واقع الأرشيف الفوتوغرافي بالمؤسسات التونسية في ظل التطور الرقمي

د. بسمة البصير
المعهد العالي للتوثيق
جامعة منوبة
تونس
bsirbesma@yahoo.fr

خلود رحموني
المعهد العالي للتوثيق
متربصة بالشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية
khouloudrahmouni64@gmail.com

هندة معافي
وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج
maafi.henda1982@gmail.com

محمد عوني
المؤسسة التونيسية للأنشطة البترولية
medetap2018@gmail.com

قيس البجاوي
المؤسسة التونيسية للأنشطة البترولية
bjaoui.kais@yahoo.fr

المستخلص:

المقال يسليط الضوء على الصورة باعتبارها جزءا من الموروث السمعي البصري، وذلك وعيا بأهمية الصورة في العصر الحالي، حيث تمت دراسة واقع الأرشيف الفوتوغرافي في بعض المؤسسات التونسية في محاولة للمقارنة بين المنشود والموجود والجهود المبذولة للمحافظة على الذاكرة البصرية التونسية.

اعتمد المقال المنهج العلمي "الكيفي"، حيث إرتكز على "الملاحظة المباشرة" في مؤسسات العمل بهدف الحصول على المعلومات الدقيقة والشاملة لواقع إدارة مجموعات الصور بالمؤسسات التونسية. تتمثل عينة الدراسة في تتنوع مهامها بين الإقتصادية والسياسية والدبلوماسية والمعمارية والتجارية والبحثية والتوثيقية.

تاريخ استلام البحث: 2022/12/11 تاريخ إجازة البحث: 2023/2/16

كما أعتمد المقال على تحليل النصوص القانونية المشار إليها في المقال قصد الدعوة إلى مراجعتها حتى يتم توضيح إجراءات إيداع الموروث الفوتوغرافي، وتحديد المصالح المعنية بحفظه.

تتمثّل توصيات البحث في: أولا في ضرورة وضع إستراتيجية واضحة لمعالجة أرصدة الصور بمختلف هذه المؤسسات طبقا للمعاييرالدولية ثم ثانيا ضرورة تفعيل دور المكتبة الوطنية التونسية في حفظ الذاكرة السمعية البصرية.

الكلمات المفتاحية:

الموروث الفوتوغرافي؛ الإيداع القانوني؛ الأرشيف الفوتوغرافي التناظري؛ الأرشيف الفوتوغرافي الرقمي؛ التصوير الرقمي؛ النصوص التشريعية؛ المكتبة الوطنية التونسية

المقدمة

أصبحت الصّورة اليوم سلطة تخترق أنسجة المجتمع بفعل الثورة الرّقميّة فهي تحيط بنا من كلّ جانب، إذ اقتحمت كل المجالات، وجعلت لها الرّقمنة عصرا جديدا هو عصر الصّورة بإمتياز. حيث تعتبر الصورة من أهم وسائل التواصل في عصرنا الحالي الذي يتميَّز خاصة بتطور شبكات التواصل الإجتماعي، مما سمح بسرعة انتشارها وإمكانية تَحكُّمِها في توجيه الرأي العام وفي بث السلام وكذلك في كشف الحقائق أو تزويرها.

وقد أدّى التطور التكنولوجي والرقمي إلى ظهور الصورة في العديد من الأشكال الحديثة مما سمح لها بأن تكون مجالا للعديد من الدراسات العلمية بإعتبارها تمثل "شكلا من أشكال اللغة المنظمة"، "وليست مجرد نوع من التعبير الجمالي"، بل أصبحت خطابا موازيا للخطاب اللغوي السائد، فهي توَّثق لزمن محدد أو شخصية معينة أو تؤرّخ لحدث أو تروّج لمنتوج ما أو غيرها. وعلى هذا الأساس يجب إيلاء الصورة العناية اللازمة وإيجاد طرق متطورة لحفظها ومعالجتها ووضعها في سياقها.

لدراسة أهمية الصورة كمكوَّن رئيسي لأرشيف المؤسسات، حاولنا تحليل الرؤى الإستراتيجية لحفظها ومعالجتها وإتاحتها في عدة مؤسسات تونسيَّة تنوعت مهامها وأهدافها، في عصر إلكتروني تتاح فيه الصور بطرق عشوائية وسهلة الوصول عبر الواب.

الإشكالية

نحاول من خلال هذا المقال تصوير واقع الأرشيف الفوتوغرافي في المؤسسات التونسية، وتحديد مدى وعيها بأهمية الفوتوغرافيا التماثلية والرقمية، حيث نقدم دراسة لظروف معالجة هذا المخزون الفوتوغرافي وحفظه وإتاحته، ثم نؤكد على ضرورة ضمان الرجوع إليه أيضا كتراث وموروث ثقافي وتاريخي، يمكن إتاحته بطرق مضبوطة في المكتبة الوطنية التونسية عن طريق الإيداع القانوني.

تتمثل تساؤلات بحثنا هذا في :

1. ما هي الخطوات المتبعة لمعاجلة أرشيف الصور وحفظه وإتاحته في زمن الرقمنة ؟

2. ما مدى تفعيل نص الإيداع القانوني في ما يخص الوثائق الفوتوغرافية ؟ وفيم يتمثل دور المكتبة الوطنية في حفظ الذاكرة الفوتوغرافية ؟

منهج البحث

للإجابة عن هذه التساؤلات، نعتمد المنهج العلمي "الكيفي"، حيث إرتكزنا على "الملاحظة المباشرة" في مؤسسات العمل بهدف الحصول على المعلومات الدقيقة والشاملة لواقع إدارة مجموعات الصور بالمؤسسات التونسية، وقد كان ذلك في إطار تربصات ميدانية ؛ ثم قمنا بتحليل النتائج "بشكل سردي" و"منطقي" قصد "إستقراء الواقع".

وتتمثل عينة الدراسة في مؤسسات يقوم بإدارة أرشيفها مختصون في مجال علم الوثائق والمحفوظات، كما حرصنا على أن تتنوع مهامها بين الإقتصادية والسياسية والدبلوماسية والمعمارية والتجارية والبحثية والتوثيقية، نذكر منها "المؤسسة التونيسية للأنشطة البترولية"، و"وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج"، كما نتطرق إلى مجال الصورة المعمارية من خلال تجربة "الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية" (SNIT)، أما في مجال الإعلام فنتناول أهمية أرشيف الصور من خلال تجربة "وكالة تونس إفريقيا للأنباء"، كما نتاول تجربة "المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر"، ودور "مركز التوثيق الوطني" في حفظ التراث الفوتوغرافي التونسي. وقد حاولنا الحصول على البيانات التي تهم معالجة الصور وتعريفها وتكشيفها وفهرستها، والأنظمة الإلكترونية المعتمدة لإتاحتها.

كما نقوم من خلال هذا البحث بقراءة في مكوّنات نص القانون الأساسي عدد 37 لسنة 2015 المؤرخ في 22 سبتمبر 2015 والمتعلق بالتسجيل والإيداع القانوني التونسي، قصد الدعوة إلى تفعيل دول المكتبة الوطنية في حفظ الذاكرة الفوتوغرافية الوطنية.

أهداف البحث

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز واقع التراث الفوتوغرافي التونيسي، مع الدعورة إلى ضرورة وضع خطة عمل وإستراتيجيات تصرف واضحة لمعالجة مجموعات الصور بشتى أشكالها، بمختلف المؤسسات التونسية، وذلك عن طريق القيام، في مرحلة أولى، بتجميع ومعالجة وحفظ هذه الأرصدة ماديا، طبقا للمعايير الدولية ؛ وفي مرحلة ثانية برقمنتها وإدارتها

إلكترونيا من خلال إختيار منظومة ملائمة لضمان سرعة الوصول للصور وتلبية طلبات المستفيدين والباحثين وإرضائهم خاصة عبر مواقع الواب، مع ضمان احترام حقوق المؤلف وغيرها.

كما نهدف من خلال دراسة النصوص القانونية المشار إليها في المقال إلى الدعوة إلى مراجعتها حتى يتم توضيح إجراءات إيداع الموروث الفوتوغرافي، وتحديد المصالح المعنية بحفظه من قبل المكتبة الوطنية التونسية بالتعاون مع المؤسسات العاملة في المجال. وتمثل هذه العملية خطوة أولى، ليتم إدراجها أيضا ضمن التشريعات الحديثة لإيداع المصنّفات الإلكترونية والمصنّفات على شبكة الواب، فتكون شاملة لكلّ الإنتاج الرقمي التونسي.

المحور الأول : أهمية الأرشيف الفوتوغرافي التناظري والرقمي

تمثل الصورة الفوتوغرافية إرثا ثقافيا ضخما يتطلب إرادة سياسية تهدف إلى الحفاظ عليه بتوفير كل الموارد الضرورية خاصَّة في إطار البيئة الحديثة المزدوجة التي تجمع بين الأرشيف الفوتوغرافي التقليدي والأرشيف الفوتوغرافي الرقمي. وتعتبر الصورة مكونا أساسيا للذاكرة الوطنية، لقدرتها على تدعيم الحقائق وإثباتها، وكذلك على استقطاب إنتباه المشاهد وشده إليها ؛ حيث يمكن القول بأنَّها أداة من أدوات التأثير المباشر على المتلقي. ويتبلور ذلك خاصة في ظل التطورات التكنولوجية والرقمية، حيث إقتحمت الصورة جميع المواقع الإلكترونية الرسمية منها والإجتماعية.

ولحفظ الأرصدة الفوتوغرافية، على الأرشيفيين الإلمام "بتاريخ العمليات التصويرية" وإكتساب المعارف بمختلف المواد الفوتوغرافية قصد التمكن من "إتخاذ قرارات حكيمة" فيما يخصُّ معالجة وصيانة وحفظ الذاكرة الفوتوغرافية. (الإفلا، 2013)

تتكوَّن الصورة الفوتوغرافية التناظرية (التماثلية) من "أجسام مركبة" : أولا السند (الفيلم البلاستيكي وغيره) ثم الرباط أو المستحلب مثل (الجيلاتين والألبومين أو الكولوجيون وغيرهم)، وأخيرا الصورة النهائية وتكون مكوَّنة من الفضة أو من الصبغ في الرباط أو المستحلب. (الإفلا، 2013).

يمكن للصـــور التماثلية أن تتكوَّن من مواد فوتوغرافية متعددة، مثلما يُبينه الجدول التالي، ممَّا يتطلب أساليب معالجة وحفظ مختلفة، على الأرشيفي مراعاتها والإلمام بها :

جدول رقم 1 "تطور المواد الفوتوغرافية" (الإفلا، 2013)

الفترة	المواد الفوتوغر افية
1860 - 1839	الألواح الفضية
1860 - 1839	الطبع على الورق المملح
1925 - 1851	الفيلم السلبي على ألواح زجاجية
1885 - 1851	الفيلم السلبي على ألواح ندية مع الكلودين اللين
1925 - 1878	الفيلم السلبي على ألواح جافة مع الجيلاتين اللين
1951 - 1889	الفيلم السلبي بالنترات (كوداك 1951)
1880 - 1850	الطبع بالألبومين
1905 - 1885	المطبوعات الفوتوغرافية المطبوعة بالجيلاتين
1880	المطبوعات الفوتوغرافية بالأبيض والأسود المحمضة بإستعمال الجيلاتين
1934	الفيلم السلبي بالخلات (وضع من أجل الفيلم الصفحي)
1935	الفيلم الملون والفيلم الشفاف (كوداك)
1948	عملية الأبيض والأسود الفورية (بولارويد) البني الداكن ثم الأبيض والأسود سنة 1950
1960	تقديم الفيلم البوليستيري
1963	عملية الطباعة الملونة الفورية
1985	الطباعة المصقولة بواسطة التصوير الإلكلوستاتي، نفث الحبر والتصوير الصبغي)

وإن كان تاريخ التصـوير الفوتوغرافي لا يتعدى المائتين 200 سـنة، فإنَّه شـهد تطورات عديدة تخص أساسا المواد الكيميائية المستخدمة وذلك مثلما بينه الجدول السابق، الذي تناول أساسا الصورة الفوتوغرافية "التي تمَّ انجازها في الغرف السوداء في القرن التاسع عشر ومراحل تطوُّرها على مدى القرن العشرين". (حمادة، 2001).

أما التصوير الرقمي فقد بدأت جذوره مع "تطوير أجهزة المسح الضوئي في منتصف القرن العشرين"، التي مكَّنت من مسح الصور الفوتوغرافية التماثلية وتحويلها إلى صور رقمية" ؛ ثم كان تداول إستخدام آلات التصوير الرقمية "مع تطوير أول جهاز ثنائي الشحنة (CCD) [أي ناقل الصور من العدسة إلى الشاشة الخلفية] في مختبرات Bell في عام 1969". فالتصوير الرقمي هو "شكل من أشكال التصوير الضوئي، لكنه يستخدم التكنولوجيا الرقمية لمعالجة الصور دون المعالجة الكيميائية"، ولإلتقاط الصورة يستخدم جهاز استشعار بصري بدلا عن الفيلم" (المرسال، 2018). أول كاميرا تنشئ صورة رقمية تمَّ تطويرها سنة 1975 من قبل كوداك ؛ ومنذ سنة 2004 تفوَّقت الكاميرا الرقمية على كاميرا الأفلام. أما اليوم فقد "انتهى التصوير بالفيلم وانتقلنا إلى عصر التصوير الرقمي"، وقد "اختفت الأفلام إلا من بعض محلات التصوير الفوتوغرافي التي لا تزال تحتفظ على واجهتها بشعار إحدى الشركات الصانعة للأفلام" (القافلة، د. ت.).

أصبحت الصورة تمثل مكوّنا رئيسيًّا للأرشيف الرقمي ؛ حيث توفِّر التكنولوجيا الرقمية إمكانيات جديدة لإستخدام الأرشيف الفوتوغرافي مع إحداث علاقة وطيدة بين الصورة والمستفيدين، والإنتقال من استخدامات ثابتة وموحدة إلى استخدامات ديناميكية ومتعددة. فقد ألغت الرقمنة الطابع المادي القديم للصورة وأفضت إليها شكلا جديدا مع إحداث أساليب استخدامات وإتاحة في نطاق عالمي ؛ فقد أصبحت شبكة الإنترنات تمثل الوسيلة الأساسية لتثمين الأرصدة الفوتوغرافية لمختلف المؤسسات بفضل تعدُّد وسائل البث والإتاحة والتبادل مثل مواقع الواب والشبكات الإجتماعية ومنصات إتاحة الأرشيفات السمعية البصرية بما في ذلك أرصدة الصور.

كما توفر الرقمنة فرص إعادة استخدام الرصيد الفوتوغرافي القديم مع إتاحته ونشره في ظروف تَوافُق بين الممارسات الجديدة للإتاحة وقابلية الأرشيف القديم للإستخدام والنشر. فإعادة إستخدام أرشيف الصور في البيئة الرقمية يتطلب إجراءات توثيقية جديدة مع إستخدام أدوات وتكنولوجيات وأجهزة وبرامج وتقنيات مختلفة.

ويساهم التطور التكنولوجي والرقمي في الوصول المفتوح للأرصدة الفوتوغرافية، حيث تراجع الاتصال المباشر للمستفيدين بمراكز الأرشيف والتوثيق، في حين أصبحت أرصدتها أكثر

إتاحة وتثمينا عبر شبكات المعلومات. فإنتشار الموروث الفوتوغرافي أصبح اليوم عالميا وليس محليا، وأصبح من السهل نشره واستخدامه خارج جدران مراكز الأرشيف والمعلومات.

هذه الإمكانيات الهائلة لإستغلال أرصدة الصور توفَّرت بفضل تكونولوجيا الرقمنة التي من شأنها خلق أساليب جديدة وطرق عمل حديثة لإخصائيي المعلومات والأرشيف. فكيف سيكون تأثير هذا المشهد على حفظ الأرشيف الفوتوغرافي المزدوج التقليدي والرقمي بالمؤسسات العاملة التونسيَّة ؟

المحور الثاني : و اقع الأرشيف الفوتوغرافي بالمؤسسات التونسية

يخضع حفظ الأرشيف الفوتوغرافي إلى حلقات متماسكة، أُسِّسَت طبقا لنماذج وتقانين عالمية. ويقوم هذا النظام المُحكم على جرد الأرصدة الفوتوغرافية ثمَّ تقييمها، وفهرستها وحفظها وصيانتها من التلف بإتباع ظروف تخزين مقننة وبإعتماد تقنيات وتكنولوجيات في تطور مطرد. (بادي، 2013) نتناول هذه الإجراءات إنطلاقا من وثيقة الإفلا "الصور الفوتوغرافية صيانتها، معالجتها، وتخزينها" لتقييم مدى تطبيقها بالمؤسسات التونسية، على إعتبار أنَّ الصورة هي "نواة أرصدة" عدَّة مؤسسات خاصة أو عامة، وأنَّ التكنولوجيا الرقمية هي ليست "مجرد بيئة تكنولوجية أو مجموعة أدوات تقنية تهدف إلى تسهيل مهام الأرشيفي"، بل هي في حد ذاتها "مصدر لإستخدامات وممارسات وتجارب جديدة".

1– مخطط المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية

تعتبر آلة التصوير الرقميّة بالمؤسسة التونيسية للأنشطة البترولية، إضافة إلى الهواتف الذكيّة ذات الجودة العالية، من أهمّ أدوات العمل للمهندس الجيولوجي؛ من خلالها يقوم بتصوير الأماكن الصحراويّة والجبليّة التي تمثل عيّنة أوليّة لوجود النفط والغاز، تتبعها مجموعة أخرى من الصور تتعلق ببقية مراحل التطوير والإنتاج واستغلال الحقل النفطي. فمنذ إحداث المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية سنة 1974، وهي على نسق مطرد في إنتاج الصور الفوتوغرافية، إلا أنه لم يقع تجميعها ومعالجتها. في 03 جوان 2015 جاءت مراسلة من وزير الصناعة والطاقة والمناجم "حول تكوين أرشيف صور خاصّ بقطاع الصناعة والطاقة والمناجم"، ثمَّ وضعت الإدارة العامّة مذكّرة حول تجميع الأرشيف السّمعي البصري بالمؤسّسة

بتاريخ 09 جوان 2015. وبدأ العمل فعليّا على تكوين رصيد سمعي بصري للمؤسسة سنة 2019، في إطار مشروع "إنشاء مكتبة خاصّة بالصور للمؤسّسة التونسيّة للأنشطة البترولية "(عوني، بجاوي، 2019).

يتمثل مخطط المشروع في إتباع المراحل الأساسية لتجميع ومعالجة وحفظ الصور. ففي مرحلة أولى تمَّ استرجاع الرصيد القديم المتوفر بالمكتبة، ثم تمَّ الإتصال المباشر بجميع المسؤولين بالإدارات والأعوان والمهندسين والممثلين عن الجمعيّة الرياضيّة ووداديّة أعوان المؤسّسة وجمعيّة المتقاعدين والنقابة الأساسيّة. وفي مرحلة ثانية تمت عملية التجميع خارج المؤسسة عن طريق التواصل مع المصورين الذين تتعامل معهم المؤسسة قصد التزود بالأرصدة المتاحة لديهم ؛ ثم تمَ إعتماد مواقع الواب الرسميّة لسلطة الإشراف والشركات وكذلك مواقع التواصل الاجتماعي كفضاء لتجميع الصور من طرف الأعوان والمتقاعدين.

خلال هذه المرحلة تمَّ تجميع 302 شريحة شفافة مقياس 3مم وحوالي 300 صورة سالبة و803 صورة ورقية و42 ألبوم أي حوالي 1800 صورة، ثم حاوالي 1000 صورة رقمية (5 GO). تعتبر هذه النسبة ضعيفة جدا مقارنة بما ألتقط من صور منذ تأسيس المؤسّسة، علما وأنّ نسبة تجميع الصور الرقميّة قابلة للإرتفاع في ظل إنجاز قاعدة بيانات للوثائق السمعيّة البصريّة وإتاحتها على موقع الواب تطبيقا للمنشور الوزاري. كما تمّ كذلك الإتّفاق مع مركز مختص في الصورة على إعداد برنامج أوّل يتعلق بإلتقاط مجموعة من الصور بالمشاريع الكبرى للمؤسسة والتي سيتم إتاحتها على موقع الواب، وبرنامج ثاني يتعلّق بتنظيم دورات تكوينيّة حول تقنيات إلتقاط الصورة وكيفيّة معالجتها وهي موجّة للمختصين في الوثائق والأرشيف، حيث "يمكننا هذا من إعداد برنامج متكامل لمعالجة الصورة وإعتمادها كوثيقة متكاملة محافظة على جميع خصائصها". (نفس المرجع، 2019).

بعد تجميع الصور، تمت عملية إنتقائها حسب معايير متعددة منها "معيار الحقبة الزمنية أو الحدث" والإنتقاء حسب "جودة الصورة ومدى وضوحها"، ومعرفة "اسم المصور وملتقطها" كمعيار انتقائي قانوني، ومعيار اقتصادي أي تجميع الصور حسب حجم إنتاج النفط والغاز اليومي. ثمَّ تمثلت العملية الموالية في دمج رصيد الصور أي إسناد رمز لها وتثبيتها على سجل الجرد قبل ختمها؛ ثم تمَّ تعريف الصورة ووصفها بكتابة عنوان الصورة تحت الرمز.

كما تمَّ كذلك اعتماد التقنيات الحديثة كتقنية "رمز الإستجابة السريع" وإلصيقه خلف كل صورة ويحتوي على تعريفها ومحتواها.

صورة رقم 1 "الإنتقاء الصور ودمجها ضمن رصيد المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية

كما تمت الفهرسة الوصفية لرصيد الصور بإعتماد المعيار AFNOR Z 44-077، أما تصنيفها فقد تطابق مع نظام تصنيف الوثائق الإدارية الصادر بتاريخ جويلية 2008 وكذلك نظام تصنيف المعهد الفرنسي للبترول المتعلق بمجال النفط والطاقة، فقد ضُبطت طريقة لتجميع الصور حسب أوجه التشابه بينها وذلك عبر التعرف عليها ثم ترتيبها داخل أقسام وفق طرق وأساليب وقواعد إجرائية مبنية منطقيا وتدريجيا في شكل نظام تصنيف. ولحفظ رصيد الصور المجمَّع تمَّ اختيار جزء من فضاء مكتبة المؤسسة كمكان مؤقت للخزن حيث تم اعتماد الرفوف لترتيب ألبومات الصور التناظريّة ووضع غير المحمول منها بألبومات وبمحامل خاصّة.

بفضل تقنيات التصرف الإلكتروني في المعلومات أصبحت الصورعنصرا أساسيا من عناصر نظام المعلومات، لذلك ارتأى فريق العمل في هذا المشروع طرح موضوع رقمنة الصور الفوتوغرافيّة النادرة ومعالجة الصور الرقميّة المنتجة حاليّا بإعتبارها وثيقة بصريّة مهمّة واعتماد جميع الآليات المتوفرة داخل المؤسسة.

كما يمكن إتاحة جزء من خزينة الصور على موقع الواب بإضافة عنصر هام بالموقع يحتوي على الوثائق السمعيّة البصريّة مع التأكيد على احترام حقوق المؤلف والمواصفات العالميّة، إضافة الى إتاحة قاعدة البيانات الخاصّة بالصور لأعوان المؤسّسة عبر الشبكة الداخليّة وذلك لإعتماد الصور كمرافق للتقارير الفنيّة والتقارير السنويّة وموقع الواب الخاصّ بالمؤسّسة. وتعمل مصلحة الإعلام والإتصال على نشر الصور المتعلقة بالأحداث والأنشطة الدّاخليّة عبر الشاشات التلفازية بجميع مقرّات العمل.

2- أهمية رصيد الصور بوزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج

يعكس رصيد الصور بوزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج تاريخ تونس ونضـــالات زعماءها من أجل تحقيق الســـيادة الوطنية والدفاع عن حرمتها في خطوات ثابتة دعَّمتها الدبلوماســـية التونســـية. فالصـــورة في أرصـــدة الوزارة يمكن أن تكون مدعمة للملفات وذلك حســـب نوع النشـــاط أو مناســـبة إلتقاطها، حيث يمكن ان تكون وثيقة تابعة لملفات الزيارات الرسـمية أو اللجان المشـتركة، وغيرها. فهي تؤرخ لأحداث سـياسـية وتارخية وتظاهرات متعددة. كما تلعب الصـــورة دورا هاما في ما يســـمى بالدبلوماســـية الرقمية، حيث تســـاهم في استقطاب الجمهور عبر منصات التواصل الإجتماعي.

منذ نشـــأتها ســـنة 1956، اهتمت وزارة الشـــؤون الخارجية بالوثائق والأرشـــيف، وقد وضعت برنامجا رائدا للتصرف في الوثائق الإدارية والأرشيف بداية من سنة 1985، وقع إنجازه بتمويل من برنامج الأمم المتّحدة للتّنمية، وتمت الإســـتعانة بالتجربة الكندية. ومن بين هذه الأرصدة تم الإعتناء أيضا بأرصدة الصور التي تعود إلى فترة ما بعد الإستقلال، غير أن الإشكال يكمن في تعريف جزء من هذه الصـور كغياب سـياق إلتقاطها أوالشـخصـيات المجهولة، الأمر الذي يتطلب مجهودا إضافيا كالإتصال بالجهات المرسلة المتمثلة في وكالة تونس إفريقيا للأنباء، والبعثات التونسية بالخارج والبعثات الأجنبية بتونس.

تبدأ معالجة الصـــور بإنتقائها الذي يرتكز على أهميتها في توثيق النشـــاط الدبلوماســـي والعلاقات الدولية وكذلك عناصـــر الوضـــوح أو الضـــبابية أو التكرار، وكذلك التأكد من عدم وجود الفطريات للحفاظ على سلامة الرصيد. ثمَّ يتم تسجيل الصور في دفتر خاص، مع ختمها بختم يحمل رمز التصنيف ورقم التسجيل المدون بدفتر تسجيل الصور. ونظرا لإرتباط الصور بالملفات التي أنشـــأتها أو تحصـــلت عليها الوزارة خلال القيام بأنشـــطتها، تتم عملية الفهرســـة بالإعتماد على ذكر سياق التقاط الصورة أي المناسبة ومكانها وتاريخها. أما تصنيفها، فهو يقوم على نظام تصـنيف الوثائق الخصـوصـية للوزارة، مثلا يمكن تصـنيف صـورة تتعلق بزيارة وزير الشـــؤون الخارجية ضـــمن ملفات الزيارات الرســـمية وتحديدا في ملف زيارات وزراء الشـــؤون الخارجية كعنوان فرعي، بينما يحمل الصـــنف الرئيســـي عنوان العلاقات الثنائية. وتتم عملية

التكشيف بالإعتماد على كشاف نظام تصنيف الوثائق الخصوصية لوزارة الشؤون الخارجية وذلك لإرتباط أغلب الصور بالملفات والوثائق التي تنشؤها أو تتحصل عليها الوزارة.

يقع حفظ الصور، التي يتم تحويلها لإدارة التصرف في الوثائق والأرشيف كوثيقة تابعة لملفاتها، وجوبا على تلك الصيغة، احتراما لمبدأ النشأة ووحدة الرصيد، مع الإشارة إليها في جداول التحويل، وتتم عمليات رقمنتها عند الضرورة (عملية بحث أو في إطار معارض). وكذلك الأمر بالنسبة للصور المرحلة ضمن الملفات إلى مؤسسة الأرشيف الوطني التونسي للحفظ النهائي لها، حيث يشار إليها أيضا في جداول الترحيل ضمن نوعية الوثائق الموجودة داخل الملف. أما بالنسبة للصور التي ترد ضمن مجموعة صور أو ألبومات فيقع حفظها في ألبومات أو حافظات، في حرارة المكتب العادية لكن مع احترام ضرورة تخزينها بعيدا عن الرطوبة أو تلوث الهواء وكذلك عدم تعرضها للإضاءة التي تتسبب في إتلافها.

وتسعى إدارة التصرف في الوثائق والأرشيف إلى إرساء منظومة لإدارة وحفظ وثائقها ومن بينها الصور من خلال عملية مقارنة وتقييم بعض البرمجيات. وتتم عملية بث الصور من خلال إتاحتها لطالبيها، أو بثها تلقائيا من خلال تنظيم المعارض التوثيقية. كما يم إتاحتها من خلال البث التلقائي على وسائل التواصل الرسمية لوزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، كموقع الواب الخاص بها وتويتر، والفايسبوك وانستغرام.

صورة رقم 2 "البث التلقائي للصور الرقمية على موقع الوزارة وصفحاتها الإجتماعية"

3- تجربة الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية في مجال الصورة المعمارية

تعتمد الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية (SNIT) الصورة لغاية تجارية بالأساس أي الترويج للإقامات والمساكن المعروضة للبيع، أو لغاية إحصائية للمساكن، كما تستخدمها في المعارض للتعريف بالمؤسسة أو في المحافل الدولية في مجال العقارات والإسكان. وما يميز

رصيد الصور ذو الطابع المعماري أنه يواكب أشغال البناء منذ اللحظة الأولى إلى حين إنتهائها بعد سنوات ؛ فالصورة تمكّن من إستيقاء المعلومات حول نوع الحديد ونوع الخشب وصنف المساكن، ممَّا يساعد على إتخاذ القرار الصحيح. كما تُستخدم صور الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية من قبل الصحفيين التابعين لها في كتابة مقالاتهم المتمحورة حول تطورات الشركة وإنجازاتها في قطاع السَّكن والإسكان والعقارات.

تقوم الشركة العقارية للبلاد التونسية بإنتاج الصور الخاصة بها، والتي ترتبط عملية إلتقاطها بحاجة المؤسسة لتغطية الأنشطة المرتبطة بالمجال. وفي إطار مشروع "تثمين ومعالجة رصيد الصور الفوتوغرافية للشركة الوطنية العقارية بالبلاد التونسية" (رحموني، 2021)، تمَّ تجميع جزء كبير من الصور من إدارة الإتصال للمؤسسة، منها الرقمي ومنها التناظري الورقي، كما تمَّ إسترجاع جزء كبير من الصور من الأرشيف المركزي، أغلبه على شكل ألبومات والبعض منه إلكتروني، كما ساهم المهندسون في عملية جمع الرصيد الفوتوغرافي بإتاحة ما توفر لديهم من صور أغلبها إلكترونية. أما الصور النهائية الترويجية للمساكن فقد تمَّ الحصول عليها من الإدارة التجارية.

لتعريف هذا الرصيد الفوتوغرافي تمَّ الإلتجاء إلى المصور الفوتوغرافي الذي أحيل على التقاعد. وقد ارتكزت هذه العملية على عدة عناصر متعلقة بالخصوصية المعمارية للصورة مثل : صنف المبنى (حي، إقامة، مساكن فردية،...)، نوع المبنى (B22، V5، ورد، مسك، A6L23)، الولاية، نوع المثال الهندسي (Beton, architecture, minuiserie...)، نوع الصورة (فوقية، داخلية، خارجية، جانبية، شاملة...).

وضعت هذه الصور في ظروف تمَّ ترقيمها قصد تسهيل إسترجاعها. ثمَّ تمَّ ختم الصور بختم يستعمل للوثائق والمعاملات الإدارية ويحمل إسم الشركة باللغتين العربية والفرنسية وإسم المصلحة. كما أُنجِزَتْ الفهرسة الوصفية لكل الرصيد بإعتماد المعيار AFNOR Z 44-077. أما ترتيب الرصيد فكان وفقا لنظام تصنيف وضع حسب حاجيات المؤسسة إرتكز على المناطق والرموز التي تخصها والمدرجة بنظام تصنيف الوثائق الخصوصية للشركة. ولتسهيل عمليتي البحث والإسترجاع، تمَّ تكشيف الصور بإستعمال كلمات مفتاحية تمثلت في إسم المشروع ومكانه مثل (ولاية أريانة، إقامة موسكاد).

ولحفظ وتخزين الرصيد الفوتوغرافي تمَّ إختيار مكان خاص بمخزن المؤسسة الذي يتوافق مع المعايير الدولية، والذي يحتوي أساسا على الملفات الخاصة بالعقود، كما يحتوي على الأمثلة الهندسية الخاصة بالمشاريع. وضع هذا الرصيد على ذمة المستفيد الداخلي مثل المهندس المدني وباحث التخطيط العمراني والجغرافي والمهندس المعماري ومخطط المدن والصحفي وغيرهم. كما يمكن الوصول لجزء منه على صفحة التواصل الإجتماعي للمؤسسة وذلك لغاية تجارية بالأساس.

صورة رقم 3 "حفظ الصور ومعالجتها بالشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية "

تكتسي الرقمنة أهمية بالغة بالنسبة للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية، فهي في سعي دائم للحصول على أحدث الأجهزة، وقد قامت مؤخرا بإقتناء ماسح ضوئي حديث خاص بالأمثلة الهندسية. كما أمضت إتفاقية جديدة لرقمنة كامل رصيد المؤسسة وإدراجه بنظام للتصرف الإلكتروني VNEURON الذي يمكنه أيضا معالجة الوثائق السمعية البصرية.

4- الصورة في المجال الإعلامي من خلال تجربة وكالة تونس إفريقيا للأنباء (الوات)

تمثل وكالة تونس إفريقيا للأنباء، منذ تأسيسها سنة 1961، "المصدر الأساسي" لكل الصور الخاصة بالأنباء والأخبار والمستجدات الوطنية والعالمية في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والرياضية للبلاد التونسية. وتعتبر الصور إحدى الصيغ التي تبث من خلالها الوكالة إنتاجاتها، فهي تنتج "أكثر من 50 ألف صورة في السنة"، تحت إشراف "قسم التصوير"، ويبلغ عدد المصورين بالوكالة ثمانية مصور. وقد "تضاعف عدد الصور الملتقطة عدة مرات خلال السنوات الأخيرة خاصة مع تجهيز المصورين بآلات تصوير رقمي لا محدود اللقطات"؛ أما النواة الأولى لهذا الرصيد فقد تحصلت عليه الوكالة من كتابة الدولة للأخبار سنة 1966. (قمعون، 2016)

تلعب "إدارة الصور والتوثيق" دورا هاما في حفظ الأرشيف الثري من الصور التاريخية للوكالة، فقد تمَّ وضع "مكتبة صور" وقاعدة بيانات تضمُّ "حوالي 1.5 مليون صورة يعود تاريخها إلى الثلاثينيات". كما تمَّ تجهيز قاعة بالخزانات الضرورية لحفظ ولتخزين مختلف أوعية الصور.

صورة رقم 4 "قاعة مجهزة لحفظ الصور بوكالة تونس إفريقيا للأنباء"

تعمل مصلحة التوثيق على معالجة هذه الصور بتعريفها وفهرستها قصد تسهيل إسترجاعها وتزويد الصحفيين بها، ومختلف المؤسسات بإختلاف مجالاتها. بدأت الوكالة رقمنة أرشيف الصور بمجهودات ذاتية أولا، وكذلك في إطار إتفاقية تعاون مبرمة مع مؤسسة الأرشيف الوطني سنة 2014، وقد بلغ عدد الصور المرقمنة عشرة آلاف صورة؛ ثمَّ منذ نوفمبر 2015 إلى ديسمبر2016 "أحدث مشروع تحديث الوكالة" في إطار إتفاقية مع "وكالة دعم وسائل الإعلام الفرنسية" CFI, Agence française de développement médias، ومن أهم أهداف هذا المشروع إعادة هيكلة موقع واب " الوات " وتدريب الصحفيين في مجال التصوير. (CFI, 2015). وفي مرحلة أخيرة حظيت الوكالة بدعم في إطار البرنامج الأوروبي "لدعم قطاع الإعلام في تونس"، حيث انطلقت "عملية الأرشفة والرقمنة فعليا" منذ جانفي 2020 بهدف رقمنة 1.5 مليون صورة للوكالة على محامل متنوعة. (وات، 2020). لإنجاز مشروع رقمنة أرشيف صور "الوات"، تتظافر جهود العديد من الخبراء الأروبيين والتونسيين وذلك بدعم من المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والإتصاليين"، قصد تكوين وتدريب "مجموعة من الصحفيين والمصورين والتقنيين.

يتمثل الهدف الرئيسي من هذا المشروع، في "حفظ الذاكرة الوطنية " بإعادة نصف قرن من تاريخ تونس"، كما يهدف إلى إستغلال أرصدة الصور "في منصات التحرير وتسويقها لفائدة المشتركين وبقية الحرفاء المهتمين بالمنتوح الفوتوغرافي" (وات، 2020). فاليوم يمكن استرجاع صور من أرشيف الوكالة من خلال بوابتها من خلال ركن "معرض الصور".

5- - الصورة من خلال تجربة مؤسسة التلفزة الوطنية

أَوْلَتْ التلفزة التونسية أهميّة كبرى للتّصوير الفوتوغرافي، تزامنت مع بداية مجلّة الإذاعة والتّلفزة سنة 1959 ؛ حيث تحتفظ إدارة الإتصال برصيد ضخم من الصور يوثق جُلَّ أنشطة التلفزة في شتى المجالات الفنية والثقافية والصحفية والسياسية وغيرها. وتمَّ إلتقاط أغلب الصور من طرف مختصّي التلفزة، كما تمَّ الحصول على بعضها عن طريق شبكة العلاقات خاصة منها التعاون مع وكالة تونس إفريقيا للأنباء. وتلعب الصور الرقمية حاليا دورا هاما في إثراء كل خبر يتم إتاحته على بوابة التلفزة.

تحتفظ مؤسسة التلفزة التونسية برصيد صور ضخم، منها غير المحمض، وصور تخص أرشيف التلفزة الفرنسية France 2، هذا إضافة إلى الصور الرقمية. أمّا الحديثة منها فيتم تحميلها من الموقع الرسمي لوكالة تونس إفريقيا للأنباء أو مباشرة بإستخدام كاميرا رقمية أو هاتف محمول ووضعها على بوابة المؤسسة. (رحموني، 2019)

تُرْفَقُ هذه الصور ببطاقات تحمل عناوين أو لمحة عن المحتوى وهي مصنفة حسب المجالات والشخصيات الفنية والأعمال الثقافية (مسرح، ممثلون، رسامون، مطربون...) أو الرياضية. ويتم تسجيل الصور الحديثة في دفتر يحمل رقمين الأول لترتيب الصورة داخل الرصيد والثاني هو المعرف الخاص بها ؛ مع إضافة ختم المصلحة المنشئة للصور.

صورة رقم5 "حفظ الصور بالتلفزة التونسية"

في إطار مشروع " تثمين رصيد الصور للتلفزة التونسية " (رحموني، 2019) وقعت فهرسته طبقا للمعيار NFZ44077؛ كما تمَّ تصنيفه حسب تصنيف ديوي العشري بدءا بالمعارف الكبرى ثم المجالات. أما بالنسبة للرصيد الخاص بقناة France 2 فقد تمَّ ترتيبه حسب تاريخ الإلتقاط (من 1991 إلى 1998).

يحفظ هذا الرصيد الفوتوغرافي في مخزن مخصص للأرشيف تابع لإدارة الإتصال بمؤسسة التلفزة التونسية، في ظروف تحميه من الضوء والحرارة والرطوبة. كما تمت رقمنة جزء من الصور خاصة منها التي تحمل أكبر عدد ممكن من العناصر المعرفة لها وذلك للحفاظ على النسخ الأصلية والنادرة. وتمثل الصورة الرقمية اليوم جزءا هاما من صناعة الخبر بالتلفزة التونسية.

6- التأريخ من خلال الصورة بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر

يلعب التصوير الفوتوغرافي دور التأريخ. ومن أهم المؤسسات التي تضطلع بهذا الدورنذكر المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر الذي يتعهَّد منذ تأسيسه سنة 1989 بجمع أرشيف صور وشهادات موثقة في مجال تاريخ الحركة الوطنية خاصة، والتاريخ المعاصر للبلاد التونسية عامَّة، كما تعلقت مواضيع الصور بالأماكن الجغرافية والمعالم التاريخية للبلاد التونسية والشخصيات الوطنية وغيرها. ويتمُّ تجميع هذه الصور من مصادر متعددة منها مؤسسة الأرشيف الوطني التونسي، والمكتبة الوطنية التونسية وكذلك من خلال الإهداءات والهبات المتمثلة في الأرشيفات التاريخية للمناضلين والشخصيات الوطنية والمؤسسات الخاصة والعامة. كما يتم تكليف فرق خاصة بالتنقل والتصوير على عين المكان.

وتضطلع مصلحة النسخ والتصوير بمهمة معالجة وإتاحة أرشيف الصور للمستفيدين. فقد تَمَّ وضع ما يناهز 10000 صورة على ذمة الباحثين والصحفيين والطلبة الراغبين في القيام ببحوث حول تاريخ الحركة الوطنية وتاريخ المدن التونسية. وتخضع هذه الصور لعملية الفهرسة الوصفية وعملية التكشيف حسب قائمات خاصة بالمعهد جُمّعت في مكنز يحدد مواضيع الصور قصد ضبط المصطلحات؛ ولتسهيل عملية البحث واسترجاع الصور تمَّ وضع كشافات موضوعية.

يحفظ الأرشيف الفوتوغرافي للمعهد في مظومة خاصة. ونظرا لندرة هذا المخزون الفوتوغرافي ومحدودية نسخه وكذلك نظرا لقيمته التاريخية يعمل المعهد على رقمنة الصور التماثلية حتى يتم حفظ النسخ الأصلية وإتاحة النسخ الرقمية على بوابة المعهد.

صورة رقم 6 " معالجة الصوروووضعها على موقع المعهد"

7- خزينة الصور لمركز التوثيق الوطني

تمثل خزينة الصـــور بمركز التوثيق الوطني مرجعا مهما، فهي تغطي كل مظاهر الحياة الوطنية والدولية برصـيد ثري يناهز 30000 صـــورة. (مقني، 2021) تمَّ جمع هذه الصـــور من أرشيف كتابة الدولة للإعلام، ثم تحصَّل المركز على العديد من الصور عن طريق الهبات، كما يعمل على التنســيق مع وكالة تونس إفريقيا للأنباء لإقتناء العديد من الصـــور؛ ويولي المركز حاليا إهتماما خاصا بهذه الخزينة قصد معالجتها وتعريفها وتكشيفها وإتاحتها على الواب.

تصـنف الصـور حسـب عدة مواضـيع منها "تاريخ تونس، والحياة السـياسـة والحياة الإقتصـادية والمجتمع والحياة الثقافية والدفاع والأمن القومي، والصـحة العمومية، والتجهيز والبيئة، والنقل والإتصـال، والرياضـة والترفيه". كما تمَّت المعالجة الوصـفية لجزء من الصـور مع تعريفها وفهرسـتها حسـب المعطيات التالية (رقم الصـورة، حجم الصـورة، التاريخ، المكان والحدث). تُحفظ أرصـدة الصـور في قاعة تمَّ تجهيزها سـنة 2015 بخزانات من خشـب تُخوّل ترتيب الصـور موضـوعيا في أدراج. تتاح هذه الصـور داخل المركز حيث يخوَّل للمسـتفيد "أخذ نسخ عن طريق آلة تصوير المركز أو بآلته أو هاتفه الخاص" ؛ أو الإسترجاع عن بعد، حيث أنَّه بعد إطلاق البواب التوثيقية الإلكترونية للمركز سنة 2009، تمَّت إتاحة ما يقارب" 500 صورة مكشـفة، ويعمل مركز التوثيق الوطني حاليا على تحيين هذا الموقع وتحديثه مع إعادة هيكلته، وفي هذا الإطار يتم إيلاء أهمية قصوى لأرشيف الصور.

صورة رقم 7 : "أرشيف الصور على بوابة مركز التوثيق الوطني وموقع الفايس بوك"

المحور الثالث: دور المكتبة الوطنية التونسية في حفظ الموروث والذاكرة الفوتوغرافية

أصبح تثمين أرشيف الصور في المؤسسات يمثل ضرورة تضمنها عمليات الرقمنة والإتاحة على مواقع ومنصات الواب. أما حفظه كتراث وموروث وذاكرة فوتوغرافية ثقافية وتاريخية، فيمكن ضمانه بالدور الذي تضطلع به المكتبة الوطنية التونسية عن طريق الإيداع القانوني.

1 – الموروث الفوتوغرافي بالمكتبة الوطنية التونسية

تتولى المكتبة الوطنية التونسية حفظ التراث الفكري التونسي؛ فإضافة إلى الأرصدة الهامة من الكتب القديمة والحديثة والدوريات، تتوفر لديها أرصدة من الوثائق السمعية البصرية والخرائط والبطاقات البريدية والصور الفوتوغرافية التي تتناول مواضيع مختلفة "كالحركة الوطنية" و"أيام قرطاج السينمائية" و"الموسيقى" و"علم الآثار" و"الفنون والحرف اليدوية" و"العمارة والعمران" و"معارض الرسوم". وتتنوع أشكال وصيغ الرصيد الفوتوغرافي من الفيلم السلبي الأبيض والأسود والفيلم الملون والمطبوعات الفوتوغرافية والصور الرقمية وغيرها. ولقد تمَّ تكوين الرصيد الفوتوغرافي أساسا بتحويل قامت به وزارة الشؤون الثقافية، وكذلك عن طريق الهبة والشراء خاصة بالنسبة للبطاقات البريدية، كما قرَّرت المكتبة منذ سنة 2016 "إعتماد التنمية المباشرة لرصيدها من الصور عن طريق تغطيتها الخاصة للمهرجانات والتظاهرات الثقافية. وتسعى المكتبة حاليا إلى تنمية خزينة الصور بصور رقمية يتم الحصول عليها في إطار "مشروع حصاد الواب" الذي تضمَّن أيضا حصاد مجموعات من الصور حسب مواضيع محدَّدة.

جدول رقم 2 "عدد التسجيلات حسب الأرصدة" (المكتبة الوطنية، تقرير سنوي، 1 202)

إحصائيات الحصاد الرقمي للواب خلال السنوات الثلاث الأخيرة							
السنة	فكاهة	صور، شعارات...	الكاريكاتير	مقالات الرأي (المواقع الإخبارية)	الشبكات الاجتماعية	ندوات افتراضية	المجموع
2019		4187	2944	1630	10296	369	19426
2020		3253	2315		2917	142	8681
2021		10659	1907		706	157	13429

يعمل اخصائيو المعلومات بالمكتبة الوطنية على معالجة أرصدة الصور حسب المعايير الدولية، حيث تقع فهرستها حسب التقنين AFNOR Z 44-077 (العنوان، المصور، الحجم....). أما التكشيف فهو مطابق لقائمة وضعت من قبل المكتبة. كما تمَّ ترتيب الصور حسب المواضيع (شخصيات ساسية، مسرح، الخ.). تدرج هذه الصور بقاعدة المعلومات "synphonie" التي تخول فهرسة وتكشيف كل الوثائق بما في ذلك الصور، وهي متاحة على الشبكة الداخلية للمكتبة. كما تسعى المكتبة منذ سنوات إلى "التعاقد مع مختصين في مجال الفهرسة والتكشيف قصد "التعريف بكل صورة وتحديد محتوياتها وتاريخها وسياقها". (التقرير السنوي، 2017). ويبقى نسق تطور هذه العملية بطيئا لأسباب تتعلق خاصة بالموارد البشرية.

خصصت المكتبة الوطنية ثلاث قاعات لحفظ أرصدة الصور، تمَّ تصميم واحدة منها كقاعة عرض لمعلقات الأفلام السينمائية، والشخصيات التاريخية وغيرها. تمَّ تجهيز هذه القاعات بخزانات من خشب وأخرى حديدية وكذلك خزانات من البلور للعرض، وبكل معدات الحفظ الوقائي كأجهزة"تكييف الهواء"، "تعديل الرطوبة والحرارة"، "كشف الدخان والحرائق" و"نظام الإنذار".

صورة رقم 8 "قاعات عرض وحفظ صور المكتبة الوطنية"

عملت المكتبة منذ سـنوات على رقمنة ومعالجة خزينة الصـور إلكترونيا ؛ حيث اقتنت أواخر سنة 2017 ماسحا ضوئيا جديدا A1 " مما أثر إيجابيا في تطور نسق عمليات الرقمة :

جدول رقم 3 "تطور الرصيد المرقمن لخزينة الصور" (المكتبة الوطنية، التقرير السنوي لسنة 2021)

الجدول الإحصائي لعدد الصور المرقمنة لسنة 2021	
صور سالبة حجم 24*36	10711
بطاقات بريدية	605
صور إيجابية	635
رصيد خميس الخياطي	4389
العدد الإجمالي	16340

لا تزال عملية رقمنة الصور في تواصل تدريجي، حيث "انتهت رقمنة اللوحات الإستبيانية (planches à contact) وتستمر رقمنة بقية الوثائق بالإعتماد على النسخ السلبية والإيجابية لخزينة الصـور". وقد أوكلت عملية إثراء خزينة الصـور إلى خلية أرشـفة الواب والموارد الإلكترونية التي أحدثت بتاريخ نوفمبر 2016، لحصـاد شـبكة الإنترنات. وقد إعتمدت هذه الخلية « انطلاقا من تاريخ 25 جويلية 2021 ، وفي مجال أرشفة الصور، طريقة الفرز والتخزين حسب تاريخ نشر الوثيقة على وسائل التواصل. (المكتبة الوطنية، تقرير سنوي، 2021)

كل هذه الظروف من شـأنها تدعيم دور المكتبة الوطنية التونسـية في حفظ التراث والذاكرة السمعية البصرية خاصة بعد وضع النص التشريعي لضمان الإيداع القانوني سنة 2015 وتنقيح الهيكل التنظيمي للمكتبة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 1402 لسنة 2017.

2 – حفظ الموروث الفوتوغرافي من خلال قراءة في النصـوص التشـريعية المتعلقة بالمكتبة الوطنية

مثَّل إصدار القانون الأساسي عدد 37 لسنة 2015 المؤرخ في 22 سبتمبر 2015 المتعلق بالتسجيل والإيداع القانوني التونسي انتقالا حاسما بالنسبة للمكتبة الوطنية التونسية، مما

استوجب وضع الأمر الحكومي عدد 1402 لسنة 2017 المؤرخ في 19 ديسمبر 2017 لضبط مشمولات دار الكتب الوطنية وتنظيمها الإداري وطرق تسييرها.

صدر الإيداع القانوني في تونس " أولا بمجلة الصحافة سنة 1975، ثمَّ خضع لتنقيحات متتالية، إلى أن ضبط في قانون خاص سنة 2015 بمقتضى التطورات التكنولوجية والرقمية حتى يتم التكيّف مع العالم الرقمي الجديد".(البصير، 2021). يحدد هذا القانون أولا الأحكام العامة للإيداع ثم يضبط أهدافه ثم ينص في فصله الرابع على "موضوع الإيداع" أي "المصنفات الخاضعة للتسجيل والإيداع" وقد نص هذا الفصل على أنه "تخضع وجوبا لإجراءات التسجيل والإيداع "كل الكتابات أو الوثائق المطبوعة أو المنقوشة أو المصورة أو الصوتية أو السمعية البصرية أو المتعددة الوسائط أو الرسوم أو الخرائط أو الصور أو الفنون الرقمية أو الأقوال المجردة أو غير ذلك من المضامين الموجهة للعموم". إضافة إلى البرمجيات والمؤلفات الموسيقية والأفلام السينمائية والمؤلفات السمعية والسمعية البصرية والكتب والنشريات...

فهذا الفصل ينصّ صراحة على "الإلتزام" أيضا بإيداع "الصور" قصد المحافظة والوصول إلى التراث الفوتوغرافي الوطني، وبفضل هذا الفصل تتمكن المكتبة الوطنية من تطبيق "قدرتها التنفيذية" التي تسمح لها بإستعمال سلطتها لتطبيق قانون الإيداع.

ثمَّ أتت الفصول 11 و12 و13 لتحديد المؤسسات المسؤولة عن إيداع الكتب والمؤلفات الموسيقية والسمعية والأفلام والمصنفات السمعية البصرية وهي بالتوالي المكتبة الوطنية ومركز الموسيقى العربية والمتوسطية ومركز السينما والصورة. لكن هذه الفصول لم تحدد صراحة المؤسسة المسؤولة عن حفظ الصور حيث تبقى ضمنيا المكتبة الوطنية التونسية، وكذلك لم يحدد الفصل السابع من يقوم بعملية إيداع الصور مثلما حدد بالنسبة للناشر والمنتج وغيرهما للمواد الأخرى.

أحدث الأمر الحكومي عدد 1402 لسنة 2017 المؤرخ في 19 ديسمبر 2017 لضبط مشمولات دار الكتب الوطنية وتنظيمها الإداري وطرق تسييرها حتى يحدد الهيكل التنظيمي الجديد للمكتبة، فهو "معوض وملغي للتنظيم الهيكلي السابق الصادر بالأمر عدد 559 المورخ في مارس 1994". يهدف هذا الأمر إلى "فتح افاق جديدة للمكتبة الوطنية" و"الإستجابة إلى مستلزمات عصر الرقمنة" و"إنتهاج سياسة تنمية الموارد الرقمية بإقتناء كتب رقمية وبالزيادة

في عدد الإشـتراكات في المجلات العلمية التي تصـدر على الشـبكة"، و"تركيز معدات إعلامية وبرمجيات لتحيين قاعة الخوادم والشـبكات" و"تواصـل عملية الرقمنة التدريجية للوثائق". (المكتبة الوطنية التونسية، التقرير السنوي، 2018).

من أهم القوانين التي إرتكز عليها هذا الأمر هو القانون الأسـاسـي عدد 37 لسـنة 2015 المتعلق بالتسـجيل والإيداع القانوني، حتى يتماشـى مع متطلبات الإيداع تجاه المكتبة الوطنية، وقد "أسـتحدثت مصـلحة جديدة بالمكتبة خاصـة بالإيداع القانوني والترقيم الدولي الموحد". (التقرير السنوي، 2018).

بعد تحديد الأحكام العامة في بابه الأول، أي تقديم مؤسـسـة المكتبة الوطنية وتحديد مهامها، والتطرق إلى التنظيم الإداري للمكتبة، ركَّز الأمر الحكومي المشار إليه، في القسم الرابع منه على "إدارة المجموعات" التي كلفت بتجميع "التراث الوطني المخطوط والمطبوع والرقمي في جميع أشـكاله ومختلف محامله"، وتضـم "الإدارة الفرعية لتنمية المجموعات" و"الإدارة الفرعية للفهرسـة والتكشـيف" ؛ وتضـم هذه الأخيرة ثلاث مصـالح فقط وهي "مصـلحة المخطوطات" و"مصلحة الكتب" و"مصلحة الدوريات والوثائق". حيث نلاحظ عدم تخصيص مصلحة خاصة لمعالجة الوثائق السمعية البصرية بما في ذلك التراث الفوتوغرافي. ففي شكله التماثلي يمكن ادراج هذا الرصيد تحت مشمولات مصلحة "الدوريات والوثائق" أما في شكله الرقمي فقد أصبح من مشمولات "الإدارة الفرعية للموارد الرقمية التي نص على إحداثها القسم الخامس للأمر الحكومي تحت إشراف "إدارة الإعلامية والموارد الرقمية".

وأولى هذا الأمر الحكومي أهمية قصـوى إلى حفظ الأرصـدة الرقمية؛ وفي هذا الصـدد خصص القسم الخامس منه لتقديم إدارة الإعلامية والموارد الرقمية التي أصبح من مشمولاتها حفظ التراث الوطني المخطوط والمطبوع وغيره، مع عـدة مهـام اخرى منهـا تـأمين السـلامـة المعلوماتية وتركيز وإدارة النظم المعلوماتية وغيرها من المهام. ولهذا الغرض فهي تشـتمل على إدارتين فرعيتين: الإدارة الفرعية للإعلامية وهي تضم مصلحة الشبكات والإستغلال ومصلحة نظم المعلومات ومصلحة التنسيق وتوحيد المعايير والبيبليوغرافيا الوطنية؛ ثم الإدارة الفرعية للموارد الرقمية وهي تضـم مصـلحة المكتبة الإفتراضـية وتجميع الموارد الإلكترونية ومصـلحة الرقمنة.

وإن أولى هذا الأمر الإهتمام البالغ للموارد الرقمية فإنه لم يتطرق إلى التراث السمعي البصري. حيث نلاحظ عدم التركيز على حفظ الذاكرة السمعية البصرية التي تمثل جزءا من التراث الثقافي التونسي. والمكتبة الوطنية هي المؤسسة الأولى المخولة لحفظه. لذا يجب أن يضمّ هيكلها التنظيمي مصلحةً مسؤولةً عن التراث السمعيّ البصري للبلاد. فإن كان الإنتقال الرقمي يخوّل لجل المؤسسات الحكومية عدم اظهار مصلحة حفظ الأرشيف السمعي البصري والإكتفاء بمصلحة "الرقمنة وحفظ الأرشيف الرقمي والملتيميديا"، فإن مؤسسة المكتبة الوطنية يجب أن تخصص إدارة خاصة لحفظ التراث السمعي البصري بما في ذلك التراث الفوتوغرافي. ذلك أنّ أنه في عصر الرقمنة قد تُحوَّل جل الصور الفوتوغرافية التماثلية إلى المكتبة الوطنية في شكل هبات أو شراء حتى تحفظ في الذاكرة الوطنية". وكذلك ستلعب المكتبة دورها الأساسي في حفظ التراث السمعي البصري ، من ذلك "ابرام اتفاقية تعاون بين دار الكتب الوطنية والمركز الوطني للسينما والصورة من أجل نقل التراث السينمائي إلى دار الكتب الوطنية ومعالجته بيبليوغرافيا"، "وفي المقابل ستمكن هذه االإتفاقية قُرَّاء المكتبة من الإطلاع على هذا التراث السينمائي". فهذا هو الدور الفعلي لكل مكتبة وطنية. (المكتبة الوطنية التونسية، التقرير السنوي، 2018).

3 – من مشروع الرقمنة إلى مشروع المكتبة الإفتراضية

أدرج "مشروع رقمنة التراث المكتوب لدار الكتب الوطنية" ضمن إستراتيجية "تونس الرقمية 2020" وقد سُجِّل المشروع ضمن المخطط الخماسي للتنمية 2016 – 2020، تحت عنوان : "الأرشفة الرقمية : الذاكرة الوطنية : برنامج رقمنة وحفظ التراث الوثائقي الوطني المطبوع والمخطوطات، والصور والسمعي البصري= *Archivage numérique : la mémoire nationale à l'ère : Programme de numérisation et de préservation du patrimoine documentaire national (imprimés, manuscrits, image et audiovisuel)*. فقد شمل المشروع كذلك "التراث السمعي البصري والصور".

الهدف الأساسي من المشروع هو "رقمنة التراث" المتوفر لدى دار الكتب الوطنية و"التعريف به وتثمينه واستغلاله"، و"الإعتماد على طرق جديدة في التصرف والتسويق". وقد تمت المصادقة على تنفيذ المشروع خلال "الإجتماع الثاني للمجلس الإستراتيجي للإقتصاد

الرقمي المنعقد في سبتمبر 2015". ولإنجازه تقررت شراكة بين المكتبة الوطنية كصاحب المشروع و"القطاع الخاص والقطاع العام لمدة 10 سنوات، بكلفة تقديرية بلغت 50 مليون دينار". (المكتبة الوطنية التونسية، التقرير السنوي، 2016).

إلا أنه حسب التقرير السنوي للمكتبة الوطنية لسنة 2017 "لم ينجز مشروع رقمنة التراث المكتوب في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لأسباب تتجاوز المؤسسة"، كما أكد التقرير السنوي لسنة 2018 "توقُّف المشروع" رغم "طابعه الوطني والإستراتيجي" حيث كان يندرج ضمن "المخطط الإستراتيجي لتونس الرقمية" وكان من أهم أهدافه "إنشاء مركز وطني للرقمنة بدار الكتب الوطنية يتولى معالجة الأرصدة والوثائق ذات الخصوصية ليصبح مركز إشعاع إقليمي ودولي، ويتولى التكوين في مختلف مجالات إختصاصه" و"تطوير البنية التحتية للأرشفة الإلكترونية والتصرف في الوثائق الرقمية وضمان تحيينها وديمومتها" و"إستغلال هذا الرصيد الرقمي على الواب والشبكات الجوالة وتطويره". (التقرير السنوي، 2018).

توقف المشروع بعد تخطي عدة مراحل، أي في مرحلة "تقييم العروض" ؛ فأمام تعطله تواصل المكتبة اليوم "مسيرة رقمنة التراث المكتوب، وإتاحته بموارد داخلية متواضعة بهدف إطلاق مكتبة إفتراضية". فمن أهم مهام الإدارة الفرعية للموارد الرقمية نذكر "العمل على تركيز وإبراز المكتبة الوطنية الرقمية والمكتبة الإفتراضية وتحيينها بصفة منتظمة" و"إدارة موقع واب المؤسسة" و"إعداد مشاريع الميلتيمديا". (الأمر الحكومي عدد 1402 لسنة 2017).

كما أحدثت خلية "حصاد الإنترنات" التي كلفت أولا "بتنزيل كل ما يهم الثورة التونسية وتجميعه، لا سيما الوثائق المنشورة بين يومي 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي 2011، في إطار مساهمة دار الكتب الوطنية في مشروع الأرشفة الرقمية للثورة التونسية بالتعاون مع عدة مؤسسات وطنية وجمعيات غير حكومية هي الأرشيف الوطني التونسي، والمعهد الوطني للتراث، والمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، والمعهد العالي للتوثيق، وشبكة أوروماد، وشبكة دستورنا". (التقرير السنوي، 2017). وتواصل هذه الخلية "جمع مقالات الرأي المنشورة على مختلف صفحات الواب من شبكات اجتماعية وصحف الكترونية ومواقع خاصة ومعالجتها وتخزينها رقميا، ثم إتاحتها للباحثين داخليا".

ومن المؤكّد أنَّ "دار الكتب الوطنية تقطع خطوات هامة على درب رقمنة محتوياتها" بهدف وضع المكتبة الإفتراضية على ذمة مستفيدها.

نتائج البحث

1. تراث فوتوغرافي ضخم

تحوز معظم المؤسسات التونسية على أرصدة فوتوغرافية تماثلية صخمة ؛ فحفظ أرشيف الصور التماثلي يُعد من الموضوعات المهمة التي تحتاج إلى توخي "مخطط حفظ ورقمنة وطني"، هدفه إنقاذ "صناديق الصور التماثلية المكومة" منذ عشرات السنين.

2. تعهد كل المؤسسات حفظ وصيانة الأرشيف التماثلي ورقمنته

أثبتت نتائج هذا البحث أنَّ رغم المجهودات المبذولة لتوفير ظروف حفظ ملائمة للأرصدة الفوتوغرافية بإختلاف أوعيتها السلبية منها والورقية، فإنها تبقى لا تستجيب بدقة للمعايير والتقانين الدولية. فمعظم الصور تحفظ بمكاتب العمل التي لا تتطابق درجات الحرارة والرطوبة بها مع خصائص الأرصدة الفوتوغرافية؛ وقد تحفظ هذه الأراشيف الفوتوغرافية ضمن الأرشيف الإداري الورقي الناتج عن النشاط اليومي للمؤسسات.

كما لوحظ من خلال البحث أن وعي المسؤولين بأهمية معالجة الأرصدة الفوتوغرافية وعدم جمعها دون تعريفها وفهرستها وتكشيفها هي خطوة حديثة جدا بالنسبة لمعظم المؤسسات التي بدأت تطبيق معايير الفهرسة الوصفية. ولقد تزامنت هذه الإجراءات للمعالجة الفنية مع بعض مشاريع الرقمنة التي تهدف إلى إتاحة أرشيف الصور القديم على شبكات الواب من خلال مواقع ومنصات المؤسسات أو من خلال وسائل التواصل الإجتماعي الخاصة بها كفايس بوك وتويتر واليوتيوب وأنستغرام.

3. مشاريع رقمنة الأرصدة التماثلية للصور، ومصير نسخ الصور الأصلية

بدأت معظم المؤسسات التونسية تتوخَّى منهج "الإتاحة الرقمية" للصور الفوتوغرافية على الواب، ومن المتوقع أنَّ عدة مؤسسات لن تتخلى عن أرصدتها الأصلية التماثلية خاصة منها مؤسسات الإعلام السمعي البصري، إلا أننا نتساءل من خلال هذا المقال عن مصير الأرشيف الفوتوغرافي التماثلي بعد رقمنته، فهل من الضروري تخصيص قاعات حفظ مع

تجهيزها بكل متطلبات الحفظ الوقائي ذات التكاليف الباهضة في هذا الزمن الرقمي؟ فإن كان حفظ الأصول يبقى كموروث ثقافي وتراث فما هو الحل الأنجع لضمانه؟ ألا يجدر تفعيل مشمولات المكتبة الوطنية وكذلك مشمولات مؤسسة الأرشيف الوطني في هذا الصدد؟

4. تفعيل مشمولات المكتبة الوطنية التونسية

من أهم نتائج هذا البحث ضرورة تنقيح الأمر الحكومي عدد 1402 لسنة 2017 المؤرخ في 19 ديسمبر 2017 لضبط مشمولات دار الكتب الوطنية وتنظيمها الإداري وطرق تسييرها، قصد وضع "إدارة خاصة بمعالجة وحفظ الموروث السمعي البصري" بما في ذلك الموروث الفوتوغرافي، على غرار التنقيح الذي تمَّ توخيه بالنسبة لمؤسسة الأرشيف الوطني[1].

وقد عملت المكتبة الوطنية التونسية منذ سنوات على حفظ ومعالجة الأرصدة السمعية البصرية، وعلى هذا الأساس قامت بإتفاقية هامة مع المركز الوطني للسينما والصورة وقد تمَّ حفظ الموروث السينمائي بالمكتبة قصد معالجته وإتاحته لمستفيديها في حدود حقوق التأليف والحقوق المجاورة. وبناء على هذا التمشي ندعو إلى تنقيح الأمر الحكومي عدد 1402

[1] - لحفظ الموروث السمعي البصري أحدثت مؤسسة الأرشيف الوطني ضمن هيكلها التنظيمي مصلحة خاصة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 1163 لسنة 2016 المؤرخ في 26 أوت 2016. حيث ينص الفصل 17 من القسم الخامس تحت عنوان "المصالح الخصوصية" على مهام "إدارة تكنولوجيا المعلومات والوثائق التكنولوجية" التي تتألف من إدارتين فرعيتين وهي "الإدارة الفرعية لتكنولوجيات الإتصال والمعلومات" و"الإدارة الفرعية للأرشفة الإلكترونية والسمعية البصرية" التي تشمل مصلحتين، الأولى "مصلحة الوثائق السمعية البصرية" والثانية "مصلحة الوثائق الإلكترونية".

وقد شرعت مؤسسة الأرشيف الوطني منذ سنة 2015 في تجميع الأرصدة السمعية والسمعية البصرية والفوتوغرافية من خلال الترحيلات والتبرعات والهبات. ويتكون الرصيد الفوتوغرافي من "أرصدة تمَّ ترحيلها من قبل مؤسسات عمومية وعدة وزارات، إلى جانب "صور فوتوغرافية خاصة برئاسة الجمهورية والرصيد المرحل من وكالة تونس إفريقيا للأنباء لفائدة مؤسسة الأرشيف الوطني". يبلغ "الحجم الإجمالي لهذا الرصيد حوالي 2.1 متر/خطي أي حوالي 11000 صورة ويعود تاريخ هذه الصور بين 1881 و2007"، وقد تمَّ إعداد 30% منها فنيًّا أي وصفها وتكشيفها ورقمنتها، ثمَّ إتاحتها للمستفيدين. (بن جاب الله، 2019) وقد جهزت المؤسسة قاعة خاصة لحفظ الأرشيف السمعي البصري تتوافق خصائصها مع معايير الحفظ الوقائي العالمية، كما وفرت الأجهزت الضرورية لرقمنة مختلف المحامل السمعية البصرية.

لسنة 2017 المؤرخ في 19 ديسمبر ووضع مصلحة أو إدارة فرعية تتولى حفظ الموروث السمعي البصري المُتَحَصَّل عليه من خلال الهبات والاقتناءات وكذلك الإيداع القانوني.

الخاتمة

من خلال هذا المقال قدمنا دراسة لظروف حفظ ومعالجة الأرشيف الفوتوغرافي في عينة من المؤسسات التونسية، مع التأكيد على ضرورة تسهيل الرجوع إليه أيضا كتراث وموروث ثقافي وتاريخي، يمكن إتاحته في المكتبة الوطنية التونسية عن طريق الإيداع القانوني بعد تفعيله بالنسبة للصورة، أو عن طريق الهبة والشراء، وكذلك بمؤسسة الأرشيف الوطني التونسي عن طريق ترحيل أرشيف صور المؤسسات الحكومية طبقا لقانون الأرشيف التونسي ؛ مع ضرورة تظافر الجهود والتعاون مع المؤسسات الكبرى العاملة في المجال كمركز التوثيق الوطني ووكالة تونس إفريقيا للأنباء وغيرهما.

وقد ساعد اليوم التطور التكنولوجي والتقني وانتشار الأنترنات وآلات التصوير الرقمي على تغيير مشهد التصوير الفوتوغرافي، وساهم في إعطاء شكل جديد رقمي للموروث الفوتوغرافي. ولعل هذا التطور سيمثّل دافعا جديدا لوضع تشريعات حديدثة خاصة "بإيداع المصنفات الإلكترونية والمصنفات على شبكة الواب" فتكون شاملة لكل الإنتاجات الرقمية.

المراجع

- بادي، سهام (2013). الصور الفوتوغرافية صيانتها، معالجتها، وتخزينها. الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم). https://www.ifla.org/files/assets/pac/ipi/ipi5-ar.pdf

- البصير، بسمة (2021). الإيداع القانوني لحفظ الأرشيف الإذاعي والتلفزيوني. مجلة إتحاد الإذاعات العربية، عدد1، ص 99 – 111.

- حمادة، حسين عمر (2001). الصورة الفوتوغرافية من أدوات الأرشيف والتوثيق العلمي والتاريخي. http://technology-libraries.blogspot.com/2012/12/blog-post_1337.html (تمت الزيارة في جويلية 2021).

- دار الكتب الوطنية. التقرير السنوي لسنة 2016. تونس.

- دار الكتب الوطنية .التقرير السنوي لسنة 2017. تونس.

- دار الكتب الوطنية. التقرير السنوي لسنة 2018. تونس.

- دار الكتب الوطنية. التقرير السنوي لسنة 2019. تونس .

- دار الكتب الوطنية. التقرير السنوي لسنة 2020. تونس .

- دار الكتب الوطنية. التقرير السنوي لسنة 2021. تونس .

https://www.bibliotheque.nat.tn/bnt/rapports-annuels.aspx?_lg=ar-TN

- قمعون، الصحراوي (2016). وكالة تونس إفريقيا للأنباء "وات" من أجل إعلام موضوعي تعددي؛ تقديم حميدة البور. تونس.

- المرسال (2018). الفرق بين التصوير الفوتوغرافي والتصوير الرقمي

https://www.almrsal.com/post/728180 (تمت الزيارة في جويلية 2021)

- مقني، سمية، 2021. استجواب المكلفة بالإشراف عن خزينة الصور بمركز التوثيق الوطني في جوان 2021.

- وات وكالة تونس إفريقيا للأنباء (2019). استعراض نتائج البرنامج الأوروبي لدعم الإعلام في تونس.

- وات (2020). وكالة تونس إفريقيا للأنباء تطلق مشروعا لرقمنة 1.5 مليون صورة من أرشيفها.

https://www.babnet.net/mobile/cadredetail-amp.php?id=197188

-cfi.fr. (2015). MODERNISATION DE L'AGENCE TUNIS AFRIQUE PRESSE (TAP) https://cfi.fr/sites/default/files/tunisie-tap.pdf(تمت الزيارة في جويلية 2021)

- TAP. Tunisie: 2000 photos et vidéos sur la Révolution tunisienne bientôt à la disposition des chercheurs. https://www.tekiano.com/2017/12/12/tunisie-2000-photos-et-videos-sur-la-revolution-tunisienne-bientot-a-la-disposition-des-chercheurs/

النصوص التشريعية

- الأمر الحكومي عدد 1163 لسنة 2016 المؤرخ في 26 أوت 2016 والمتعلق بتنظيم وتسيير الأرشيف الوطني.https://legislation-securite.tn/ar/node/54878
- الأمر الحكومي عدد 1402 لسنة 2017 المؤرخ في 19 ديسمبر 2017 المتعلق بضبط مشمولات دار الكتب الوطنية وتنظيمها الإداري وطرق تسييرها-https://www.bibliotheque.nat.tn/wp-content/uploads/2018/05/ta201714023.pdf
- القانون الأساسي عدد 37 لسنة 2015 المؤرخ في 22 سبتمبر 2015 والمتعلق بالتسجيل والإيداع القانوني التونسي. https://legislation-securite.tn/ar/node/45330
- قانون الأرشيف عدد 95 المؤرخ في 2 أوت 1988

مو اقع المؤسسات

- الأرشيف الوطني التونسية http://www.archives.nat.tn/index.php?id=3&L=1
- التلفزة التونسية. http://www.watania1.tn/
- الشركة التونسية العقارية للبلاد التونسية http://www.snit.tn/
- المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية http://www.etap.com.tn/index.php?id=1060&lg=1
- المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر http://www.ishmn.rnu.tn/
- مركز التوثيق الوطني www.cdn.tn
- المكتبة الوطنية التونسية. http://www.bnt.nat.tn
- وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج https://www.diplomatie.gov.tn/ar/nc/
- وكالة تونس إفريقيا للأنباء https://www.tap.info.tn/ar

البحوث الأكاديمية

- رحموني، خلود ؛ مرواني، ريم. (2019). تثمين رصيد الصور للتلفزة التونسية : معالجته ورقمنته وإدراجه بمنظومة GCSTAR تأطيربيداغوجي بسمة البصير ؛ تأطير مهني كوثر حامد. تونس، المعهد العالي للتوثيق.- 78 ص. تقرير تربص للحصول على الإجازة التطبيقية في علوم التوثيق والمكتبات والأرشيف.

- رحموني، خلود (2021). تثمين ومعالجة رصيد الصور الفوتوغرافية للشركة الوطنية العقارية بالبلاد التونسية ؛ تأطير بيداغوجي بسمة البصير ؛ تأطير مهني سامية الكشباطي. تونس، المعهد العالي للتوثيق.-124ص.(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التوثيق المؤسساتي)

بن جاب الله، رجاء (2019). النفاذ إلى الأرشيف العام في البيئة الرقمية : الأرشيف الوطني نموذجا ؛ تأطير بسمة البصير، حسناء التريعي. تونس، المعهد العالي للتوثيق. ص . 84مذكرة لنيل شهادة الماجستير المهني في إدارة المعلومات والوثائق الرقمية.

- العارم، مولدي، (2019). خزينة الصور لمركز التوثيق الوطني. بحث في إطار مقرر الأرشيف السمعي البصري. الماجستير المهني في اختصاص التصرف في المعلومات والوثائق الرقميّة

- عوني، محمد ؛ البجاوي، قيس. (2019). إنشاء مكتبة خاصّة بالصور للمؤسّسة التونسيّة للأنشطة البتروليّة بإعتماد برمجيّة ووردبريس. التأطير البيدغوجي بسمة البصير ؛ التأطير المهني محرزيّة الناوي. تونس، المعهد العالي للتوثيق. 74 ص. مذكرة تربص لنيل الماجستير المهني في اختصاص التصرف في المعلومات والوثائق الرقميّة.

- معافي، هندة ؛ الرياحي، محمد. (2019). تثمين العمل الدبلوماسي من خلال وضع استراتيجية تصرف في رصيد صور وزارة الشؤون الخارجية ؛ تأطير بسمة البصير، منير الميلادي. تونس، المعهد العالي للتوثيق. 113ص. مذكرة تربص للحصول على الماجستير المهني في اختصاص التصرف في المعلومات والوثائق الرقمية.

- Mansouri, Arbi. (2011). Réflexion préalable à l'informatisation d'une photothèque à la Bibliothèque nationale de la Tunisie. Encadré par Besma Bsir (ISD) et Hajer Sahli (BnT). Rapport de stage pour l'obtention de la licence appliquée en DBA.

- Rawahi, Ahlem. (2011). Projet d'informatisation de la photothèque de l'Institut supérieur de l'histoire du mouvement national. Encadrée par Besma (ISD) et Inès Kchouk (ISHMN). Rapport de stage pour l'obtention de la licence appliquée en DBA.

Photographic archives in Tunisian institutions in the digital age

Besma BSIR
Institut Sup& eacute;rieur de documentation Université la Manouba
bsirbesma@yahoo.fr

Henda Maafi
Ministry of Foreign Affairs, Migration and Tunisians Abroad
maafi.henda1982@gmail.com

Khouloud Rahmouni
The National Real Estate Company of Tunisia
khouloudrahmouni64@gmail.com

Mohamed Ouni
Tunisian company for petroleum Activities (ETAP)
medetap2018@gmail.com

Kais Bejaoui
Tunisian company for petroleum Activities (ETAP)
bjaoui.kais@yahoo.fr

Abstract:

Photographic archives constitute an integral and important part of the Tunisian audiovisual heritage. We are interested in this article in the conditions of conservation and management of photographic archives within Tunisian institutions. We adopt the “qualitative” scientific method, as we relied on “direct observation” in work institutions, with the aim of obtaining accurate information on the reality of managing photo collections in Tunisian institutions. The sample of the study is represented by a variety of tasks between economic, political, diplomatic, architectural, commercial, research and documentation.

We also adopted the analysis of the legal texts referred to in the article in order to call for their revision in order to clarify the procedures for depositing the photographic heritage, and to identify the interests concerned with preserving it.

The recommendations of our research are mainly, the need to develop a strategy for digitizing and archiving heritage photos in accordance with international standards; Then, the need to activate the role of the Tunisian National Library in preserving audiovisual memory.

Keywords: Photographic heritage; legal deposit, analogy photographic archive; digital photographic archive; AFNOR Z 44-077; Tunisian National Library.